

وقال رحمه الله تعالى :

(٢٧) وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أُخِيهِ مُدَبَّجٌ فاعرفه حقاً وانتخه

هذا هو القسم السابع والعشرون من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم وهو المدبج .

وعرفه بقوله : وما روى . . . إلخ .

والقرين هو : المصاحب لمن روى عنه ، الموافق له في السنن ، أو في الأخذ عن الشيخ .

فإذا قيل : فلان قرينٌ لفلان ، أي مشاركٌ له ، إما في السن ، أو في الأخذ عن الشيخ الذي روى عنه ، مثل : أن يكون حضورهما للشيخ متقارباً مثلاً في سنةٍ واحدة ، وما أشبه ذلك .

فالأقران إذا روى أحدهم عن الآخر ، فإن ذلك يسمى عند المحدثين رواية الأقران ، ولهذا تجد في كتب الرجال أنهم يقولون : وروايته عن فلان من رواية الأقران ، أي أنه اشترك معه في السن ، أو في الأخذ عن الشيخ ، فإن روى كل منهما عن الآخر فهو (مدبج) .

فمثلاً : أنا رويتُ عن قريني حديث (إنما الأعمال بالنيات) وهو روى عني حديث (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ) فهذا يكون مدبجاً ، أو يروي عني نفس الحديث الذي رويته أنا ، وأكون أنا قد رويته عنه من طريق ، وهو رواه عني من طرق آخر ، فهذا يسمى أيضاً مدبجاً .

* وما وجه كونه مدبجاً؟

قالوا : إنه مأخوذ من ديباجة الوجه ، أي جانب الوجه ، لأن كل قرين يلتفت إلى صاحبه ليحدثه فيلتفت إليه صاحبه ليحدثه ، فيكون قد

قابله بديباجة وجهه، وبالطبع فإن هذا الاشتقاق اصطلاحى، وإلا
لقلنا إن كل حديث بين اثنين يتجه فيه أحدهما إلى الآخر فإنه يسمى
مدبّجاً، لكن علماء المصطلح خصوه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

* ورواية المدبج هو: أن يروي كل قرين عن قرينه، إما حديثاً
واحداً، أو أكثر من حديث.

* والفرق بينهما أن المدبج يُحدّث كل منهما عن الآخر.
أما الأقران فأحدهما يحدث عن الآخر فقط بدون أن يحدث عنه
صاحبه.

قال المؤلف رحمه الله :

(٢٨) مُتَّفَقٌ لَفْظاً وَخَطَأً مُتَّفَقٌ وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرَقُ

هذان هما القسم الثامن والعشرون من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم وهو : المتفق والمفترق .

وهما في الحقيقة قسم واحد، خلافاً لما يظهر من كلام المؤلف - رحمه الله - حيث جعلهما قسمين وهذا القسم يتعلق بالرواية، وهو ما إذا وجدنا اسمين متفقين لفظاً وخطأً، لكنهما مفترقان ذاتاً أي أن الاسم واحد والمسمى اثنان فأكثر .

وهذا العلم نحتاج إليه لثلا يقع الاشتباه، فمثلاً: كلمة عباس اسم لرجل مقبول الرواية، وهو اسم لرجل آخر غير مقبول الرواية، فهذا يسمى المتفق والمفترق .

فإذا رأينا مثلاً أن الحافظ يقول: حدثني عباس وهو أحد شيوخه، وهو ثقة، ثم يقول مرة أخرى حدثني عباس وهو أيضاً من شيوخه ولكنه ليس بثقة، ثم يأتي هذا الحديث ولا ندري أي العباسين هو، فيبقى الحديث عندنا مشكوكاً في صحته، ويسمى عند أهل الفن بالمتفق والمفترق .

* ووجه التسمية ظاهر: وهو الاتفاق بحسب اللفظ والخط، والافتراق بحسب المسمى .

* والعلم بهذا أمر ضروري، لأنهما إذا اختلفا في التوثيق صار الحديث محل توقف، حتى يتبين من هذا، فإن كان كل منهما ثقة، وقد لاقى كل منهما المحدث فإنه لا يضر لأن الحديث سيبقى صحيحاً .

فالمتفق والمفترق يتعلق بالرواية لا بالمتون، وإذا كان يتعلق بالرواية فإنه يُنظر إذا كان هذا المتفق والمفترق كل منهما ثقة، فإنه لا يضر، وإذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فإنه حينئذ محل توقف، ولا يحكم بصحة الحديث، ولا ضعفه حتى يتبين الافتراق والاتفاق .

قال المؤلف رحمه الله :

(٢٩) مُؤْتَلَفٌ مُتَّفَقٌ خَطٌّ فَقَطٌ وَضِدُّهُ مَخْتَلِفٌ فَأَخْشَ الْغَلِطَ

هذا هو القسم التاسع والعشرون من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم وهو المؤلف والمختلف .

والمؤتلف والمختلف هو : الذي اتفق خطأ ولكنه اختلف لفظاً، مثل : عباس وعياش ، وخياط وحباط ، وما أشبه ذلك .

يعني أن اللفظ في تركيب الكلمة واحد، لكن تختلف في النطق، فهذا يسمى مؤتلفاً مختلفاً .

* وسُمي مؤتلفاً لإتلافه خطأً، وسُمي مختلفاً لاختلافه نطقاً، وهو أيضاً في نفس الوقت مفترق لاختلافه عيناً وذاتاً .

فالأشخاص متعددون في المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، ولكن الكلام على الأسماء إن كانت مختلفة فسمه مؤتلفاً مختلفاً، وإن كانت متفقة فسمه متفقاً مفترقاً، وهذا اصطلاح، واصطلاح المحدثين أمرٌ لا يُنازَعون عليه، لأنه يقال : لا مشاحة في الاصطلاح .

* إذا ما هي الفائدة من معرفة هذا القسم من أقسام الحديث؟
نقول : الفائدة لئلا يشتبه الأشخاص، فمثلاً : إذا كان عندنا عشرة رجال كلهم يُسمَّون بـ(عباس) فلا بد أن نعرف من هو عباس، لأنه قد يكون أحدهم ضعيفاً :

إما لسوء حفظه .

وإما لنقص في عدالته، وإما لغير ذلك .

فلا بد أن نعرف من عباس هذا، لأجل أن نعرف هل هو مقبول الرواية، أو غير مقبول الرواية، وهذا الباب قد أُلِّف فيه كثير من

العلماء وتكلموا فيه، وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر - رحمه الله - .

فإذا قال قائل : بأي طريق نميز هذا من هذا؟

فنقول : أما المؤلف والمختلف فتمييزه يسير؛ لأنه مختلف في النطق، ولا يكون فيه اشتباه في الواقع، إلا إذا سلطنا طريق المتقدمين في عدم الإعجام.

* والإعجام هو : عدم تنقيط الحروف .

فمثلاً : عند المتقدمين كانت كلمة (عباس - وعيَّاش) واحدة لأنها كانت لا تُشكل ولا تُنقط، أما عند المتأخرين فإن الباب يقلُّ فيه الاشتباه، لأنهم يُعجمون الكلمات .

أما المتفق والمفترق فهو صعب، حتى في زمن المتأخرين، لأن تعيين المراد يحتاج إلى بحث دقيق في معرفة الشخص بعينه، ووصفه تماماً.

* فصار إذاً فائدة معرفة هذا الباب هو : تعيين الراوي، للحكم عليه بقبول روايته أو بردها، والمرجع في ذلك الكتب المؤلفة في هذا الباب، ومما يُعين على تعيين الرجل معرفة شيوخه الذين يروي عنهم، وكذلك معرفة طلابه، الذين يروون عنه .

ثم قال المؤلف رحمه الله :

(٣٠) وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ غَدَا تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

هذا هو القسم الثلاثون من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم وهو المنكر .

* وقد اختلف المحدثون في تعريف المنكر : فقليل : إن المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة .

مثل : أن يروي الحديث ثقةً على وجه ، ويرويه رجل ضعيف على وجه آخر ، حتى وإن كانا الراويان تلميذين لشيخ واحد .

وقال بعضهم في تعريف المنكر : هو ما انفرد به واحد ، لا يحتمل قبوله إذا تفرّد . وهذا ما ذهب إليه الناظم .

وعلى هذا التعريف يكون المنكر هو الغريب ، الذي لا يحتمل تفرد من انفرد به ، وهو مردود حتى لو فرض أن له شواهد من جنسه ، فإنه لا يرتقي إلى درجة الحسن ، وذلك لأن الضعف فيه متناهي ، والتعريف الأول هو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه نخبة الفكر .

قال المؤلف رحمه الله :

(٣١) مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ وَأَجْمَعُوا لضعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ

هذا هو القسم الحادي والثلاثون من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم وهو المتروك، وقد عرفه الناظم بقوله :

(ما واحداً به انفرد) يعني أن المتروك هو ما انفرد به واحد، أجمعوا على ضعفه .

والضمير في (أجمعوا) يعود على المحدثين .

قوله (فهو كَرَدٌ) أي هو مردود، والكاف زائدة من حيث المعنى . فالمتروك كما عرفه المؤلف، هو: الذي رواه ضعيفٌ أجمع العلماء على ضعفه .

فخرج به : ما رواه غير الضعيف فليس بمتروك، وما رواه الضعيف الذي اختلفوا في تضعيفه . هذا هو ما ذهب إليه المؤلف .

وقال بعض العلماء ومنهم ابن حجر في النخبة : إن المتروك هو ما رواه راوٍ متهمٌ بالكذب .

فمثلاً: إذا وجدنا في التهذيب لابن حجر، عن شخصٍ من الرواة، قال فيه: أجمعوا على ضعفه، فإننا نسمي حديثه متروكاً إذا انفرد به، لأنهم أجمعوا على ضعفه .

وإذا وجدنا فيه قوله: وقد اتهم بالكذب فنسميه متروكاً أيضاً، لأن المتهم بالكذب حديثه كالموضوع، ولا نجزم بأنه موضوع، ولكن كونه متهماً بالكذب، ينزل حديثه إلى درجة تقرب من الوضع .

ثم قال رحمه الله تعالى :

(٣٢) والكذبُ المُخْتَلَقُ المصنوعُ على النبيِّ فذلك الموضوعُ

هذا هو القسم الثاني والثلاثون من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم وهو الموضوع .

وقد عرفه المؤلف بقوله : والكذب المختلق . . . إلخ .

يعني هو : الذي اصطنعه بعض الناس ، ونسبه إلى النبي ﷺ ، فإننا نسميه موضوعاً في الاصطلاح .

* وكلمة موضوع هل تعني أن العلماء وضعوه ولم يلقوا له بالاً ، أم أن راويه وضعه على النبي ﷺ ؟

نقول : هو في الحقيقة يشملهما جميعاً ، فالعلماء وضعوه ولم يلقوا له أي بالٍ ، وهو موضوع أي وضعه راويه على النبي ﷺ .

والأحاديث الموضوعية كثيرة ألف فيها العلماء تأليف منفردة ، وتكلموا على بعضها على وجه الخصوص ، ومما ألف في هذا الباب كتاب (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية) ومنها (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية) للشوكاني ، ومنها (الموضوعات) لابن الجوزي ، إلا أن ابن الجوزي - رحمه الله - يتساهل في إطلاق الوضع على الحديث ، حتى إنهم ذكروا أنه ساق حديثاً رواه مسلم في صحيحه وقال إنه موضوع ! ولهذا يُقال : (لا عبرة بوضع ابن الجوزي ، ولا بتصحيح الحاكم ، ولا بإجماع ابن المنذر) لأن هؤلاء يتساهلون ، مع أن ابن المنذر تتبعته فوجدته أن له أشياء مما نقل فيه الإجماع ويقول : لا نعلم فيه خلافاً ، وإذا قال ذلك فقد أبرأ ذمته أمام الله تعالى .

والأحاديث الموضوعية لها أسباب :

* منها التعصب لمذهب أو لطائفة ، أو على مذهب أو على طائفة ،

مثل آل البيت؛ فإن الرافضة أكذب الناس على رسول الله ﷺ، لأنهم لا يستطيعون أن يُروجوا مذهبهم إلا بالكذب، إذ أنّ مذهبهم باطل، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام - رحمه الله - عنهم.

وهناك أحاديث كثيرة رويت في ذم بني أمية، وأكثر من وضعها الرافضة، لأن بني أمية كان بينهم، وبين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حروب وفتن.

والموضوع مردود، والتحدث به حرام، إلا من تحدّث به من أجل أن يبين أنه موضوع فإنه يجب عليه أن يبين ذلك للناس، ووضع الحديث على رسول الله ﷺ من كبائر الذنوب لقول النبي ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١)، وثبت عنه أنه قال: «من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٢).

وإذا أردت أن تسوق حديثاً للناس، وتبين لهم أنه موضوع ومكذوب على النبي ﷺ، فلا بد أن تذكره بصيغة التمريض (قيل ويُروى ويُذكر) ونحو ذلك، لكي لا تنسبه إلى النبي ﷺ بصيغة الجزم، لأنه إن فعلت ذلك أوقعت السامع في الإيهام.

* ومن الأمور المهمة التي ينبغي أن ننبه عليها: ما يفعله الزمخشري في تفسيره من تصديره السورة التي يفسرها، أو ختمها بأحاديث ضعيفة جداً أو موضوعة، في فضل تلك السورة، ولكن الله يسر للحافظ ابن حجر رحمه الله فخرّج أحاديث تفسير (الكشاف) للزمخشري وبين الصحيح من الضعيف من الموضوع.

(١) تقدم تخريجه ص (٤٦).

(٢) تقدم تخريجه ص (٤٦).

ثم قال رحمه الله :

(٣٣) وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي

قوله : (أتت) الضميرُ يعود على هذه المنظومة .

وقوله (كالجواهر المكنون) أي مثل الجواهر ، فكاف للتشبيه .

و(أتت) فعل ماضي ، وفاعله مستتر ، و(كالجواهر) منصوبة على الحال ، أي : أتت مثل الجواهر .

وقوله (المكنون) أي المحفوظ عن الشمس ، وعن الرياح ، والغبار فيكون دائماً نضراً مشرقاً .

وقوله (منظومة البيقوني) نسبها إليه ، لأنه هو الذي نظمها .

ثم قال رحمه الله تعالى :

(٣٤) فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بَارِعِ أَنْتَ أَيْبَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرِ خُتِمْتَ

قوله (فوق الثلاثين بأربع أتت) أي أنها أتت أربعة وثلاثين بيتاً .

وقوله (أبياتها ثم بخير خُتِمْتَ) يعني أن أبيات هذه المنظومة

جاءت فوق الثلاثين بأربع ثم خُتِمْتَ بخير .

وإلى هنا ينتهي - بفضل الله تعالى - هذا الشرح ،

نسأل الله تعالى أن يتقبل منا صالح الأعمال ،

وأن يغفر الزلل والخطأ إنه سميع مجيب .

والله أعلم ، وصلى الله وسلم وبارك

على نبينا وإمامنا محمد بن عبد الله

وعلى آله وأصحابه وأتباعه

بإحسان إلى يوم الدين .